الجمهوريـــة التونسيـة

مجلس نواب الشعب

لجنة التشريع العام

محضر اجتماع لجنة التشريع العام

تـاريخ الاجتماع: الخميس 25 جوان 2026

جدول الأعمال:

االاستماع إلى ممثلي وزارة الداخلية حول مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 52 لسنة1992المتعلق بمكافحة المخدرات.

الحضور:

الحاضرون(08):، المعتذرون:(00) ، الغائبون(06)

الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 05

ساعة افتتاح الجلسة: الساعة 10.00

ساعة رفع الجلسة :الساعة 14.15

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم الخميس 25 جوان2026 خصّصت للاستماع إلى ممثلي وزارة الداخلية حول مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 52 لسنة1992 المتعلق بمكافحة المخدرات(عدد .2025/11)

وفي مستهل الجلسة استعرض السيد رئيس اللجنة مسار النظر في مقترح القانون المذكور وجملة الاستماعات التي تم عقدها في الغرض مذكرا بأهمية ودور وزارة الداخلية كخط دفاع أول في مقاومة استهلاك و ترويج المخدرات داعيا إلى مساندتها وعاضدتها في هذا المجهود الوطني لما لذلك من تداعيات على سلامة و أمن البلاد.

أحيلت الكلمة في ما بعد إلى ممثلي وزارة الداخلية حيث استعرض السيد رئيس الإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات بإدارة الشرطة العدلية بالإدارة العامة للأمن العمومي ، أبرز المؤشرات المتعلقة بتطور إنتاج وتداول المواد المخدرة عالميًا، مستندًا إلى المعطيات الواردة بالتقارير الدولية ذات الصلة حيث تم تسجيل مؤشرات قياسية لانتاج الكوكايين وصل إلى حدود 2400طن وأوضح أن ارتفاع مستويات إنتاج بعض المواد المخدرة، وتطور تركيبتها الكيميائية، إلى جانب انتشار المخدرات الاصطناعية والمؤثرات العقلية، ساهم في تعقيد أساليب المكافحة وفرض تحديات جديدة على مختلف الدول نظرا لوفرة الإنتاج وبحث شبكات الإنتاج على أسواق جديدة لترويج هذه المواد المخدرة.

وبيّن السيد رئيس الإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات أن تونس شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في عدد قضايا المخدرات، سواء من حيث عدد الملفات أو الأشخاص المعنيين بها حيث وصل عدد القضايا إلى 15253 منها 27338 مورطا و 24098 موقوفا مضيفا إلى أنه من النقاط الإيجابية هو إيقاف قرابة 10 آلاف مورط بصفة مروج بما يمكن من الحد نسبيا من الترويج والوصول إلى فك شبكات الترويج مشيرا إلى تنامي قضايا الترويج واتساع نشاط الشبكات الناشطة في هذا المجال، بما يستوجب تعزيز آليات الوقاية والمكافحة وتطوير وسائل التدخل.ومن جهته، أكد السيد محافظ الشرطة نوفل المدوري، رئيس الإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات بإدارة الشرطة العدلية للأمن الوطني، أن جريمة المخدرات لم تعد تقتصر على أنشطة فردية أو محدودة، بل أصبحت مرتبطة بشبكات إجرامية منظمة عابرة للحدود تتمتع بإمكانيات بشرية ومادية ولوجستية متطورة، وترتبط بجرائم أخرى على غرار غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار بالأشخاص والهجرة غير النظامية.وأوضح أن التحولات الإقليمية والدولية انعكست على طبيعة نشاط هذه الشبكات، التي أصبحت تعتمد أساليب حديثة في التهريب والترويج، مستفيدة من التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة، وهو ما يستوجب تطوير أدوات المواجهة الأمنية والقانونية.كما أشار إلى أن موقع تونس الجغرافي جعلها في مرحلة أولى منطقة عبور للمخدرات، قبل أن تتحول تدريجيًا إلى سوق استهلاكية، بما فرض ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين العمل الأمني والبعد الوقائي والصحي والتشريعي.وفي استعراضه للمؤشرات الإحصائية، أكد السيد نوفل المدوري أن حجم

المحجوزات وعدد القضايا المسجلة خلال السنوات الأخيرة يعكسان تطور الظاهرة وتنوع المواد المخدرة المتداولة، حيث تم سنة 2025 حجز قرابة 1216.99 كغ من القنب الهندي و 2590707 قرص مخدر و 131810.57غرام من الكوكايين و 2489.92 غرام من الهيروين مبرزًا أن الفئة الشبابية (من 18 إلى 40سنة) تمثل النسبة الأكبر(89%) من الأشخاص المعنيين بقضايا المخدرات لسهولة استقطابهم بما يضاعف الحاجة إلى تعزيز برامج الحماية والوقاية أما على المستوى الجغرافي فإن تونس الكبرى يليها الشريط الساحلي يعدان من أكثر المناطق على مستوى ترويج و استهلاك المخدرات نظرا للكثافة السكانية و طبيعة النسيج المجتمعي بهاته المناطق.

وأفاد ممثل وزارة الداخلية أن التوجه الرئيسي للوزارة هو استهداف شبكات الترويج حسب المعايير الدولية وتفكيك البنى الاقتصادية واللوجستية لها.

من جانبها ، بينت السيدة المديرة العامة للدراسات القانونية و النزاعات في مستهل كلمتها أن ما سوف يتم تقديمه من ملاحظات بخصوص مقترح القانون سوف تكون في حدود اختصاص وزارة الداخلية كاختصاص ميداني بحت وكإدارة تطبق القانون وأنه اعتبارا لخطورة الظاهرة تم إنشاء لجنة منبثقة عن مجلس الأمن القومي تولت القيام بدراسات حول ظاهرة المخدرات في إطار برنامج وطني لمكافحة المخدرات وهو برنامج يسعى إلى تفكيك شبكات ترويج المخدرات تساهم فيه كل الهياكل و الجهات ذات العلاقة مع تسخير كافة الإمكانيات و الوسائل للقيام بمهامها في أحسن الظروف أما من الناحية التشريعية فقد وقع تكوين لجنة تتولى القيام بمراجعة شاملة لقانون المخدرات وجميع النصوص القانونية ذات العلاقة تحت إشراف وزارة العدل باعتبارها المسؤولة على ضبط السياسة الجزائية للدولة.

وفيما يتعلق بمقترح القانون فقد ثمنت المديرة العامة جملة الأحكام الواردة بمقترح القانون، خاصة ما يتعلق بتشديد العقوبات عند ارتكاب جرائم المخدرات داخل المؤسسات التربوية أو بمحيطها، وإقرار عقوبات تكميلية، وتعزيز طرق التحري الخاصة، وتجريم بعض الأفعال الجديدة المرتبطة بتطور أساليب ارتكاب هذه الجرائم.

وفي المقابل، وبالنظر إلى طبيعة مجال المخدرات كمجال فني معقّد وأمام قلة الدراسات و البحوث في هذا المجال أكدت المديرة العامة على أن الإلمام بهذه الظاهرة من جميع جوانبها يتطلب اعتماد منهجية مراجعة تقوم على عدة نقاط تتمثل خاصة في الإلمام و مواكبة النصوص التشريعية المتعلقة بجرائم تكنولوجيات الاتصال والقوانين المتعلقة كما أن أية مراجعة لقانون المخدرات يجب أن تقوم على معطيات و إحصائيات محيّنة و دقيقة لها الحجية و الموثوقية بما يمكن من تكوين رؤية دقيقة وواضحة للموضوع يكون مواكبا للمواثيق و المعاهدات الدولية .

كما دعت إلى مراجعة الجدول الملحق بالقانون والذي لم يحين منذ سنة 2009 بما يواكب تطور المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ويحافظ على احترام مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات حيث يجب أن تكون أركان الجريمة واضحة.

وكذلك إلى توسيع نطاق المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنويين عند ثبوت تورطهم في الجرائم المرتبطة بالمخدرات،

ومن الناحية الإجرائية، تم التأكيد على أهمية تدعيم طرق التحري الخاصة، ولا سيما الاختراق، مع ضرورة توفير منظومة حماية متكاملة لفائدة مأموري الضابطة العدلية والمخبرين والشهود والمبلغين وأفراد عائلاتهم، بما يضمن سلامتهم ويعزز فعالية عمليات الكشف عن الشبكات الإجرامية.

من جهة أخرى أكدت السيدة المديرة العامة على ضرورة انخراط تونس في مجال الوقاية والوعي بخطورة ظاهرة المخدرات من خلال تكثيف حملات التحسيس و التوعية استئناسا بالقوانين المقارنة وهو عمل مجتمعي مترابط ينطلق من الأسرة فالمدرسة وصولا إلى الفضاء العام.

من جانبه دعى السيد رئيس مصلحة بالوحدة الوطنية للجرائم المتشعبة بإدارة الشرطة العدلية وممثل الوزارة بلجنة متابعة أعمال مجموعة العمل المالي برئاسة الحكومة إلى ضرورة تجاوز الطرق التقليدية في مكافحة جرائم المخدرات و التوجه نحو القيام بتتبع الأموال المتأتية عن ترويج المخدرات و العصابات من خلال القيام بالتحقيقات المالية الموازية التي تعد أهم الآليات لتفكيك البنية الاقتصادية للشبكات فلا معنى لحجز المخدرات دون حجز الأموال المتأتية عنها مشيرا إلى غياب نص قانوني في الغرض يتعلق بالأموال الإفتراضية داعيا إلى تقنين هذه المسألة لما توفره من سهولة و مرونة في القيام بالأبحاث و التحقيقات المالية الموازية كما دعى إلى تعزيز فرق التعاون الدولية المشتركة لأن مجابهة هذه العصبات الدولية لا يمكن أن يتم بصفة منفردة داعيا كذلك إلى ضرورة تقنينها صلب نص تشريعي .

وفي تفاعلهم دعى عدد من النواب إلى ضرورة التسريع في استكمال النظر في مشروع القانون بالنظر إلى خطورة الظاهرة واستفحالها بشكل أصبح يهدد استقرار المجتمع وسلامة مواطنيه داعين الوظيفة التنفيذية إلى التعاون ومد اللجنة بملاحظاتها واقتراحاتها لتجويد النص التشريعي المقترح.

كما تناول عدد من النواب بالنقاش مسألة إعتبار المستهلك للمخدرات، خاصة في ظل اختلاف التصورات بين اعتباره مرتكباً لجريمة تستوجب العقاب، أو شخصاً يحتاج إلى العلاج والإحاطة، داعين إلى تحقيق التوازن بين المقاربة الردعية والمقاربة الصحية والاجتماعية.

وثمّن أحد النواب المجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية والوحدات الأمنية في مجال مكافحة ظاهرة المخدرات، معتبراً أن المعطيات والإحصائيات المقدمة خلال الجلسة تؤكد خطورة الظاهرة وتطورها لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية، بما يستوجب اعتماد مقاربة شاملة تتجاوز الجانب الزجري لتشمل الأبعاد الوقائية والصحية والتربوية والاجتماعية.وأكد في هذا السياق ضرورة دعم برامج الوقاية والتوعية، وتعزيز دور المؤسسات التربوية والجامعية في حماية الأطفال والشباب من مخاطر الاستقطاب والترويج، إلى جانب تطوير مراكز علاج الإدمان وإعادة التأهيل وتقريب خدمات الإحاطة الصحية

بمختلف الجهات، باعتبار أن المستهلكين، وخاصة من فئة الشباب، هم في العديد من الحالات ضحايا يستوجبون العلاج والمرافقة. كما أشار إلى تنامي نشاط شبكات ترويج المخدرات في عدد من الجهات، مبرزاً استغلال هذه الشبكات للقُصّر وإقحامهم في عمليات الترويج، وداعياً إلى تكثيف التدخلات الأمنية والقضائية لحماية محيط المؤسسات التربوية والأحياء السكنية. كما ثمّن العمليات الأمنية الرامية إلى تفكيك الشبكات الإجرامية، مؤكداً ضرورة مواصلة دعم الوحدات المختصة وتعزيز حضورها الميداني.

وفي جانب آخر، ساند عدد من النواب مسألة تطوير آليات مكافحة الجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات، من خلال اعتماد التحقيقات المالية الموازية التي تقوم على تتبع العائدات المالية للجرائم وحجزها ومصادرتها لفائدة الدولة، باعتبار أن استهداف البنية الاقتصادية للشبكات الإجرامية يمثل وسيلة أكثر نجاعة من الاقتصار على التتبع التقليدي للمروجين. كما دعوا إلى إرساء آليات فعالة للحجز الفوري، وتعزيز التحريات المالية والتقصي في مظاهر الثراء غير المشروع والإنفاق غير المتناسب مع الموارد المعلنة.

كما أثار بعض النواب جملة من الإشكاليات المتعلقة بمدى كفاية الإطار التشريعي الحالي لمواجهة الجريمة المنظمة، وبالحاجة إلى تدعيم حماية المبلغين والمخبرين وأعوان إنفاذ القانون والشهود وأفراد عائلاتهم، بما يضمن سرية هوياتهم ويوفر الضمانات اللازمة لتشجيع الإبلاغ وتسهيل الحصول على المعلومات.

كما تساءل عدد من النواب عن ظاهرة بروز عدد من الأثرياء الجدد دون أسباب مقنعة وقيام عدد كبير منهم وفي إطار تبييض أموالهم باقتناء سيارات باهظة الثمن أو فتح محلات تجارية وغير ذلك من الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها من قبل الوزارة تجاههم.

كما دعى عدد من النواب و في إطار الدور الرقابي للبرلمان إلى حث مختلف الهياكل المعنية على إنجاز الدراسات والبحوث المتعلقة بظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة، وتوفير المعطيات اللازمة لإعداد تشريعات أكثر نجاعة.

وأكد النواب في ختام تدخلاتهم أن مكافحة ظاهرة المخدرات لا يمكن أن تتحقق بالتشريع وحده، بل تتطلب سياسة وطنية متكاملة تقوم على التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة، وتجمع بين الردع والوقاية والعلاج والتأهيل، مع مواصلة دعم الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون وتعزيز قدراتها في مواجهة تطور أساليب الجريمة المنظمة.

وفي تعقيبهم على ملاحظات واستفسارات السادة النواب بين ممثلو وزارة الداخلية أن الوزارة هي هيكل تنفيذي لسياسات وقوانين الدولة مضيفين أن ارتقاء ظاهرة تعاطي وترويج المخدرات لتكون محل اهتمام وإشراف المجلس الأمن القومي دليل على أهمية المسألة وهي رسالة إلى كافة الهياكل والمؤسسات والأطراف ذات العلاقة لإيلائها العناية اللزمة وتوفير الإمكانيات والوسائل لمكافحتها والتصدي لهذه الآفة التي تهدد النسيج المجتمعي للدولة وأمهنا واستقرارها.

كما بينوا أن تونس وبالرغم من ضعف و قلة الإمكانيات المتوفرة لديها تعد ومقارنة بعدة دول أخرى من الدول الرائدة في مجال مكافحة المخدرات تبعا لما حققته القوات الأمنية من إنجازات في هذا المجال وهي ماضية قدما في ذلك على غرار البرنامج الوطني الذي تم الحديث عنه سالفا والذي يشتمل على الجزء التشريعي والوقائي و العلاجي و التثقيفي التحسيسي مشيرة إلى أهمية القيام بالدراسات العلمية الدقيقة و الشاملة لمزيد فهم الظاهرة من مختلف الجوانب والتمكن من إيجاد الحلول الكفيلة للتصدي لها و مقومتها في ظل غياب دراسة وطنية علمية تحت إشراف مؤسسة مختصة ومحل متابعة من قبل هيكل مختص .

وفي ما يتعلق بمسألة الإعفاء الجزئي أو الكلي من العقاب لفائدة المبلغين أوضح ممثلو الوزارة أنه لا يمكن القياس أو اعتماد قانون الإرهاب و غسل الأموال كما هو وذلك لخصوصية جرائم المخدرات وتشعبها وتميزها عن بقية الجرائم وكذلك خصوصية المجتمع التونسي داعين إلى دراسة المسألة بكل ترو و موضوعية واستئناسا بآراء المختصين و الخبراء لا سيما القضاة.

كما جدد ممثلو الوزارة تأكيدهم على مسألة تحيين جداول المواد السامة في ظل ظهور مواد مخدرة جديدة أكثر خطورة على غرار بعض أنواع من الأقراص المخدرة prigabaline والتي أكد المختصون أنها ذات تأثير وقوة إدمانية 10 مرات من مادة الكوكايين والتي لا تزال خارج الجدول مما يحتم على المستوى القضائي تكييفها كجنحة بالنسبة لمستهلكيها أو مروجيها وهو أمر حسب قولهم لا يستقيم واقعيا وقانونيا لتعارضه مع مبدأ شرعية الجرائم و العقوبات لذلك يجب إقرار آلية أكثر مرونة في مسألة تحيين الجدول المذكور أو إعتماد آلية الجدول الموحد للمواد المخدرة على غرار ما هو معمول به في فرنسا و الجزائر.

وفي ما يتعلق بمسألة الإقتصار على الجانب الردعي بين ممثلو وزارة الداخلية أن توجه الوزارة علاوة على تنفيذ القوانين و تفكيك شبكات الترويج فإن مسألة التوعية و التحسيس بمخاطر المخدرات تعد من أهم المسائل التي تسعى الوزارة إلى مزيد دعمها و تطويرها مشيرين إلى عدد من الحملات التحسيسية و التكوينية التي قامت إطارات الوزارة في الغرض و إلى الملتقيات و الأيام االتحسيسية الوطنية أو الجهوية التي تم عقدها في الغر ض على غرار الحقيبة البيداغوجية لأكثر من 50 متفقد بوزارة التربية .

كما جدد ممثلو الوزارة التذكير بمسألة المتابعة المالية داعيين إلى تقنينها لتمكين الهياكل المختصة من المرونة اللازمة لتفكيك البنية الاقتصادية لشبكات وعصابات المخدرات.

وفي ذات السياق وردا على ملاحظات عدد من النواب حول تفشي ظاهرة استثراء عدد من الأشخاص بصفة فجئية ودون أسباب أو مبررات وكيفية تعاطي السلط العدلية والقضائية معهم أشار ممثلو وزارة الداخلية إلى غياب نص

قانوني يمكن الاستناد إليه لمعالجة هذه الظاهرة مبينا أن قانون الإثراء غير المشروع ساري المفعول يقتصر مجاله على الموظفين العموميين ولا يشمل غيرهم وأما قانون الإرهاب فيشترط إثبات وجود جريمة أصلية للقيام ضد المدعى عليه أو المشتبه به بدعوى الإثراء بدون سبب.

وفي ختام تدخلهم جدد ممثلو الوزارة استعدادهم للتعاون مع اللجنة وإفادتها كتابيا حول بعض المسائل و النقاط التي تستوجب التعمق أو العودة إلى هياكل الوزارة المختصة للحصول على الإجابات المناسبة مؤكدين على ضرورة التعاون المشترك والتنسيق المتواصل بين جميع الهياكل و الأطراف ذات العلاقة لمكافحة ظاهرة استهلاك و ترويج المخدرات التي أصبحت تهدد السلم الاجتماعي وتشكل خطرا أمنيا قوميا يستهدف بالأساس الفئة الشبابية بما تمثله من مستقبل للدولة مشيرين إلى التحديات الأمنية الكبيرة و المسؤولية الملقاة على الأجهزة الأمنية في ظل تنامي الظاهرة وتعقدها على المستوى الدولي.

فوزي دعاس **ياسرالقوراري**

رئيس اللجنة **مقرّر اللجنة**